

الاجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي الثالث ملكية الأرض والأدوات القانونية للأراضي

Arabic version of UN-HABITAT's *Islam, Land and Property Rights Series* (2005)
Paper 1: Islamic Land Theories and Their Application

بحث في الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأرض

ملخص للنتائج

الجزء الثاني : مسودة الاستراتيجيات

تنازل عن حق (تنصل) :

المعانى المستخدمة والتقدیم للمواد المستخدمة فى هذا البحث لا ينطوى على التعبير عن أى آراء أو معتقدات من جانب السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى دولة أو أراضى أو مدينة أو منطقة من المناطق أو سلطاتها أو تتعلق بتحديد حدودها أو تخومها أو ماله صلة بنظامها الإقتصادى أو درجة تطورها. ومن ثم فإن التحاليل والنتائج والتوصيات المتضمنة فى هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري (بيانات الأمم المتحدة) ومجلس الحكم أو الدول الأعضاء لهذا المجلس.

لمزيد من المعلومات:

تحتوى هذا البحث على ثمانى ورقات بحثية تم اعدادها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولمزيد من المعلومات حول هذا البحث والأنشطة المتعلقة به يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Land & Tenure Section,
Shelter Branch,
United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT)
P.O. Box 30030
Nairobi 00100, Kenya
E-mail: unhabitat@unhabitat.org
Web site: www.unhabitat.org

الورقة الأولى : نظريات الأرض الإسلامية وتطبيقاتها

.....	1-1 وضع مشروع الأرضية الإسلامية في محيطه الإسلامي
..... 1-1 هل الإسلام يتواهم ولا يتعارض مع حقوق الأرض في العالم الإسلامي ؟
..... 1-2 المسلمون والإسلام
..... 1-3-1 المنهجية : (منهجية البحث)
..... 1-2 الملكية والأرض في النظرية الإسلامية
..... 1-2-1 حقوق الملكية والدين
..... 1-2-2 حقوق الملكية الإسلامية والمبادئ الاقتصادية
..... 1-2-3 إتاحة ملكية الأرض
..... 1-2-4 تأمين ملكية الأرض
..... 1-2-5 الإسلام والإصلاح الزراعي / وإعادة توزيع الأرضي
..... 3 العناصر (العوامل) التي تؤثر على المبادئ الإسلامية للأرض
..... 3-1 السياق التاريخي للحقوق الإسلامية في الأرض
..... 3-2 الاقتصاد والفقر
..... 3-3 الثقافة والعادات والأسرة والقرابة
..... 4 إدارة الأرض في البيئة الإسلامية
..... 4-1 الحكم الرشيد والأرض
..... 4-2 الديمقراطية والمجتمع المدني
..... 4-3 إدارة الأرض في فترة الحكم العثماني
..... 4-4 المصلحة العامة
..... 5 الإسلام وقضايا الأرض المعاصرة
..... 5-1 الإسلام وتسجيل الأرضي المسحوبة وسندات الملكية
..... 5-2 التراث العثماني بالنسبة للأرض : دراسة حالة من فلسطين
..... 5-3 التخطيط الحضري الإسلامي
..... 5-4 الإسلام والبيئة والمياه
..... بعض المراجع المختارة

الورقة الأولى : النظريات الإسلامية المتعلقة بالأراضي وتطبيقاتها
1 - 1 الدفاع عن حقوق الملكية الفردية
1-2 دعم حرية الوصول إلى الأرض وتملكها وذلك عن طريق النقاشات الإسلامية
3-3 التعرف على العوامل المؤثرة والمرتبطة بحقوق ملكية الأرض في الإسلام.....
1-4 تشحيط الدور الفعال للدولة.....
5-5 بحث الأبعاد الإسلامية في المناقشات الجارية والمعاصرة حول الأرضي.....

بحث عن الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأراضي

ملخص للنتائج

الجزء الأول : ورقة المفاهيم

مقدمة

برنامجه بيئات الأمم المتحدة وهو جزء من حملة عالمية لتأمين الملكية يقوم على تنظيم ورشة عمل لمدة يومين تناقش فيها ملكية الأرض والأدوات المتعلقة بقانون الأرض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقام هذه الورشة في القاهرة يومي الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر سنة 2005 .

وتعقد الورشة تحت رعاية بيئات الأمم المتحدة وتنسقها حكومة مصر هذه الورشة التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي. وستناقش ورشة العمل هذه الأبحاث التي بدأتها "بيئات الأمم المتحدة" والمتعلقة بالمبادئ الإسلامية المرتبطة بالأرض وتتضمن عدة أوراق تعبّر عن مواقف معينة. هذا علاوة على إستراتيجيات مبدئية عن الأبعاد الإسلامية لملكية الأرض والقانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وقوانين الميراث والأوقاف ومسألة الإعالة. وما تمخض عنه الورشة سيتركز في مناقشة المفاهيم الخاصة والإستراتيجيات المبدئية التي خرج بها البحث الذي استهلته "بيئات الأمم المتحدة" والمتعلق بالأرض الإسلامية والتعرف على الأدوات التي تشجع القراء على الإستحواذ على الأرض في المنطقة . وحيث أن الورشة ما هي إلا إجتماع تمهدى للمنتدى الحضري العالمي III فستعمد الوفود إلى دراسة ما توصل إليه البحث مع الأخذ في الإعتبار التوصيات المقترحة للإجتماع المخصص لبحث الأدوات التحديبية للأرض والمفترض إنعقاده في مدينة فانكوفر الكندية في الفترة ما بين 19 و 23 يونيو عام 2006 . وستناقش الورشة أيضاً الطرق والسبل التي يمكن للمشاركين من المنطقة أن يساهموا بها في التوصل إلى الأدوات المناسبة للإستحواذ على الأرض لصالح الفقراء وذلك ضمن إطار الشبكة العالمية المخصصة لهذا الهدف.

وبرنامج الأمم المتحدة للإستيطان البشري يعمل على دعم طريق الإستحواذ على الأرض وحماية أمن ملكيتها . ولقد بني هذا البرنامج على أساس اعلان استانبول لمناطق الإستيطان

البشرية وأجندتها المعلنة عام 1996 بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير التي أفصح عنها في إعلان الألفية الجديدة.

وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالأرض والملكية وحقوق الإسكان أموراً متعارف عليها وتؤكدها القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات والمتمثلة في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الشعوب بوجه عام، إلا أن التطبيق العملي والممارسة بالنسبة لتنظيم هذه الحقوق وحمايتها ربما يأخذ أشكالاً مختلفة.

ومن المعروف أيضاً أن 20 % أو أكثر من سكان العالم مسلمون إلا أنه يعززنا البحث في مجال الأشكال المعقّدة والمتميزة لملكية الأرض وحقوقها في الدول الإسلامية، هذا علاوة على حقيقة أن الكثير من التقارير الدولية لملكية الأرض غالباً ما تتجاهل أو لا تأخذ في الاعتبار قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأرض بشكل كافٍ يدعو للإطمئنان.

ومن ثم فقد فوضت شعبة الأرض والملكية فرع الإيواء التابع للأمم المتحدة خبريين هما أ. محمد سراج سايت والدكتورة / هيلاري ليمن من جامعة شرق لندن بالمملكة المتحدة لقيام بدراسة معمقة تستغرق سنة للأبعاد الإسلامية للأرض وحقوق الملكية في العالم الإسلامي. والهدف من هذه الدراسة التوصل إلى ما يمكن التوصل إليه في هذا المجال مع تضمين بحثهم دراستهم بعض الإستراتيجيات التي تساعد على إثراء وتدعم قدرة "بيئات الأمم المتحدة" وشركاؤها من العمل بكفاءة أكبر في المحيط الإسلامي وفي الأوراق الثمانية المقدمة والتي تعبر عن موافق محددة ومعينة يناقش موضوع الأبعاد الإسلامية للملكية في إطار المناوشات القديمة والمعاصرة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بالأرض وأشكال الممارسات التي تجري في هذا السياق.

وتشير نتائج البحث والدراسة أن هناك مفاهيم إسلامية مميزة تتعلق بالأرض وحقوق ملكيتها وتتبادر هذه المفاهيم وتتعدد من خلال الممارسات المختلفة في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان تتمتع بالأهمية فهما وتطبيقاً إلا أنها تقتاطع وتتدخل مع معايير الدولة وكذلك ما اتفق⁴ عليه عرفاً وتقلیداً بطرق شتى. ومن ثم فهي تطرح فرصاً عديدة لتطوير أدوات إسلامية جديرة بالثقة وأصلحة التي بدورها يمكن أن تدعم حملة تهدف إلى تحقيق الحقوق الكاملة وغير منقوصة للأرض لشتى الطبقات في المجتمعات الإسلامية والتي بالطبع تشمل النساء.

وعلى الرغم من ذلك فيجب على كل من يفهم الأمر السعي بجدية وبطريقة بناءه لاستعراض الأطر المعيارية والمنهجية الإسلامية وعلاقتها بنظم ملكية الأرض التقليدية وغير التقليدية وذلك بهدف التعرف على الحقوق الكاملة المرتبطة بالأرض لكل الناس والثبات.

ونقع مجموعة الأوراق الجاهزة للإجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي III والمقرر إنعقاده في القاهرة في الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2005 في جزئين يعالج الجزء الأول منه ورقة المفاهيم والتى تلخص المواقف التي تتخذها هذه الأوراق الثمانية. وتحتوى كل ورقة على ملخص البحث ومجاله وقائمة تشمل المقترنات والإستراتيجيات المبدئية (والمتضمنة في الجزء الثاني) يعقبها ملخص لهذه المفاهيم مأخوذ من البحث وملحق به قائمة مراجع قصيرة. ولقد كتبت هذه الأوراق لعامة المهتمين بهذا الموضوع والجمهور العام بدون أي إدعاء بمعرفة عامة تتعلق بالإسلام أو الشريعة الإسلامية أو حقوق الملكية ومن ثم فهى تستعرض معلومات عامة أساسية وتتيح الفرصة للتعرف على تلك المبادئ مرة ثانية.

وتعرض الورقتان الأولى والثانية المواقف النظرية الإسلامية وأنظمة ملكية الأرض وتناقش الأفكار والترتيبيات التي تسهم في بناء شبكات الملكية السائدة في المجتمعات الإسلامية. ويعقب هاتين الورقتين ورقتان آخرتان تعالج المدى الذي وصلت إليه الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في تدعيم المستويات العالمية المتعلقة بالأرض وحقوق ملكيتها . ويتبع ذلك ورقتان آخرتان تركز على حقوق المرأة المسلمة في الملكية وتتعرض لنظم الميراث في الإسلام . ويعقب ذلك ورقتان تناقش المضامين المتعلقة بنظام التعويض في الملكية بالنسبة للنساء وحقوقهن في الأرض وفي الفصلين الآخرين يجرى معالجة المؤسسات الإسلامية مثل الأوقاف الخيرية كما تتعرض لمبادئ التمويل الإسلامي الجزئي ويجرى البحث في إختبار مدى فاعلية هذه المبادئ الإسلامية وتفعيلها في الواقع الملموس وما إذا كانت قابلة للعمل بها حالياً.

وأما الجزء الثاني ، والذي يتبع ملخص البحث في جزءه الثاني، فيتعرض للإستراتيجيات المبدئية لكل ورقة من الأوراق الثمانية وتستعرض هذه الإستراتيجيات أمام المشاركين في المؤتمر والذين أتوا من عدة دول إسلامية بهدف التعرف على الأدوات التي استحدثت والممارسات التي تجرى لاستحواذ الفقراء على الأرض والتمتع بحقهم فيها.

الورقة الأولى : نظريات الأرض الإسلامية وتطبيقاتها

"إن مفهوم الملكية الثانية (الإنسان والله) واحد من السمات المميزة للعبدأ الإسلامي في الاقتصاد. فالإسلام يحمي ويقر بحقوق الأفراد في ملكية ما يكسبه وذلك بالوسائل الشرعية؛ وهذا الحق حق مقدس. ومع ذلك فالبشر ينزعون إلى الإعتقد بأن كل ما يمتلكوه في آخر المقام يرجع له والله وحده هو المالك. ومن ثم فما يبدو للإنسان من ملكا له لا يتعدي في الواقع أمانة وعليه فإننا نتمتع بسلطة مؤقتة في تعاملنا واستفادتنا من ملكيتنا "عبد الرؤوف 1984 : 19".

ملخص الورقة :

إن تأمين الملكية هو طموح كل إنسان إن لم يكن ما يتوقعه من الناحية القانونية في عموم العالم بأجمعه بما فيها الدول والمجتمعات الإسلامية . وعلى الرغم من وجود إقتراحات دولية يشارك فيها كل القارات وتدخل كل المجتمعات وتهدف إلى تدعيم الاستحواذ على الأرض وتأمين ملكيتها، إلا أن المفاهيم الإسلامية للأرض لا يمكن تجاهلها حيث أنها تتردد في جميع المجتمعات الإسلامية . والمنظور الإسلامي لحقوق الملكية يرى أن الأرض وديعة مقدسة وأمانة ولكن في نفس الوقت يدعو إلى الملكية الفردية وبروح تهدف إلى إعادة توزيعها. ويقدم مفهوم ملكية الأرض إطاراً بديلاً معدداً يتبع نظاماً دولية. والورقة التي نقدمها هنا تعالج مسألة الملكية الإسلامية في إطار محيطها الإسلامي وإطار المفاهيم المتعلقة بالأرض ودور هذه المفاهيم في دعم الاستحواذ على هذه الأرض. وتطرح الورقة الجدل القائل في أن الأبعاد الإسلامية للأرض يمكن أن تسهم بقوة في المبادرات التي يقوم بها الأفراد للإستحواذ على الأرض في المجتمعات الإسلامية وأن هذه الأبعاد لها مضامين لبرامج تتعلق بإدارة الأراضي وتسجيلها كما تتعلق بتخطيط الملكية في المناطق الحضرية وكذلك بالإبقاء على كل ما يتعلق بالبيئة وصحتها وبقائها.

المجال الذي تبحث فيه هذه الورقة :

هذه الورقة تؤيد موقفاً معيناً وستعرض الأبحاث المرتبطة بالإسلام والأرض وستعرض وتناقش المضامين المستفادة من هذه الأبحاث في نطاق المبادرات الدولية. ويحتل كل ذلك الجزء الأول من هذه الورقة أما الجزء الثاني فيلخص المفاهيم التي تميز قواعد ملكية الأرض وحقوقها في النظرية الإسلامية. ويستعرض الجزء الثالث العوامل العديدة التي تؤثر على تطور النظريات الإسلامية المتعلقة بالأرض وممارسة حقوقها. والجزء الرابع ينقس دور الدولة الإسلامية في

تنظيم حقوق الملكية وتطبيق هذه الحقوق المعترف بها إسلامياً ودولياً. وفي النهاية تعالج الورقة المنظور الإسلامي لتسجيل الأرض ومعالجة مشكلة التخطيط الحضري والإبقاء والمحافظة على سلامة البيئة.

وبعد المناقشات يستعرض الجزء الثاني خمسة استراتيجيات مبدئية للدعيم من منظور النظريات والمبادئ الإسلامية:

- الدعوة إلى تأييد حقوق الأرض الفردية من منطلق المبادئ الإسلامية.
- تدعيم الإستحواذ على الأرض عن طريق المناقشات والجدل الإسلامي.
- التعرف على العوامل التي تؤثر على حقوق الأرض الإسلامية.
- تدعيم دور النشط الداعم للدولة.
- الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإسلامية في المناقشات الجارية للأرض.

1-1 وضع مشروع الأراضي الإسلامية في محيطه الإسلامي

1-1-1 هل الإسلام يتواضع ولا يتعارض مع حقوق الأرض في العالم الإسلامي؟

تؤكد كل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما فيها النظم المعتمول بها في العالم الإسلامي على حقوق الأرض والملكية والإسكان وذلك على الرغم من أن القواعد والتطبيق لهذه القواعد وتنظيمها وحماية الملكية تتباين من دولة إلى أخرى. ومن الصعب إعطاء تفصيل كامل للمدى الذي وصلت إليه هذه القوانين في حماية هذه الحقوق في الدول الإسلامية وكذلك نجد صعوبة في التعريف بالنسبة لهذه الحماية وذلك يرجع إلى تعدد هذه الدول علاوة على النقص الحاصل في المعلومات والبيانات المنظمة والتي يمكن الإعتماد عليها . ومن ثم فمن خلال معالجة السمات المميزة للإطار الإسلامي للأرض يمكن لهذا المشروع أن يسعى للإسهام في البحث عن حقوق دولية للأرض .

1-1-2 المسلمين والإسلام

يتوزع المسلمين الذي يقارب عددهم على 1.2 بليون نسمة والذين يشكلون خمس سكان العالم على 57 دولة يسكنها الغالبية منهم بينما تتوسع أقليات كبيرة من المسلمين في الغرب وفي مساحات من الأرض تمتد من الصين إلى روسيا . ولعلنا لا نستطيع في هذا المقام إختزال النقاط الرئيسية أو تبسيط الخبرات الحياتية لهؤلاء المسلمين بالتوافق مع إنتمائهم السياسية وممارساتهم الدينية علاوة على شرح ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فإن هذا المشروع يسعى فقط إلى التأكيد على أن الإسلام واحد من العوامل التي تؤثر على المجتمعات الإسلامية بالتوافق مع الممارسات الثقافية والمعارف عليها علاوة على المؤشرات العلمانية الحديثة.

1-1-3 المنهجية : (منهجية البحث)

لقد تبنى فريق البحث من خلال التحاور البحثي إتجاهها عاماً يقضى بأن الإسلام مثله مثل بقية الأديان والثقافات لا بد وأن يجرى تحليله بطريقة بناءه وذلك بهدف إدراك المزايا الكبيرة التي يراها المسلمون وكذلك المجتمعات الغير إسلامية الأخرى . ويستعين هذا البحث بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان العامة ومعايير التطوير كإطار للتعامل مع المبادئ الإسلامية. وفي جوهر هذه المحاولة ميل للإعتراف بأن الأرض وحقوق الملكية والإسكان طموحات أساسية وعالمية لكل البشر رغمما عن أن هناك العديد من الطرق المختلفة والمتباينة لتحقيق هذه الطموحات.

1-2 الملكية والأرض في النظرية الإسلامية

1-2-1 حقوق الملكية والدين

حقوق الأرض ، وهو الأمر الذي يهم هذا المشروع ، جزءاً لا يتجزأ من مجموعة عريضة من حقوق الملكية . وروابط الملكية في الإسلام جزءاً من الروابط أو الصلات الاجتماعية وتنتصري في الإسلام تحت ما يسمى بالمعاملات (وهو أمر مختلف تماماً عن العبادات وهي الأمور التي تتعلق بالعبادة. ومن ثم فإن إطار حقوق الأرض في النظرية الإسلامية تحدده حقوق الإنسان الخارجية علاوة على إستراتيجيات التطوير التي تسعى إلى خلق مجتمع تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية ولكن تحكمه في نفس الوقت ديناميكيات أخرى داخلية. ويمكن لهذه الأبعاد أن تندمج كلها في إطار تعاملات الملكية لمجتمعات عديدة بطرق

متعددة. وبالطبع فالإسلام يؤثر بدرجة كبيرة على كل المراحل في سلسلة المعاملات المتعلقة بالملكية منحياً إلى الإداره والنقل.

1-2-1 حقوق الملكية الإسلامية والمبادئ الاقتصادية

يذكر القرآن بمراجع عديدة تتعلق بالأرض والتي تحترم حقوق الملكية. وحقوق الملكية الخاصة حقوق ثابتة ولكنها مفسرة وكأنها وديعة أو أمانة مقدسة مبنية على مبدأ التوحيد والخلافة والأمانة. ومن ثم فالأرض ولكليتها تصبح حقاً من حقوق الله ولكن للرجال والنساء حق التمتع بها مؤقتاً وعلى هذه الأرض وذلك من خلال المسؤولية التامة (حق الرفقة) التي لم يطعن فيها على وجه يتس بالجدية كما أنها لا تدخل في إطار تمويل أو نقل الملكية إلى شخص آخر وعلى كل فإن شرعية هذه الحقوق تستمد من مساراتها للمبادئ والعقائد الإسلامية.

1-2-3 إتاحة ملكية الأرض

على النقيض من حقوق الملكية الخاصة المتبع العمل بها في الغرب بلبرالية ولا تخضع للقيود بدرجة كبيرة ، إلا أن حقوق الملكية في الإسلام تخضع لشروط كثيرة منها عدم إستعمالها بطريقة تتسم بالإسراف والمبالغة أو بطريقة تتسم بالإستغلال أو بطريقة تؤدي إلى حرمان الآخرين من حقوقهم الشرعية في الملكية . وينص القرآن على� إحترام ملكية كل الأفراد بمعزل عن انتهاهم الدينية والعقائدية . إذ يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمين . والقرآن يتضمن مبادئ وقواعد تدرج تحت ما يسمى بالوصاية على الملكية الخاصة بالأيتام كما يتضمن قواعد أخرى تحد من إساءة التصرف في حقوق الميراث بالنسبة للنساء ومن ثم فإن الترتيبات المتميزة والخاصة بملكية الأرض الإسلامية يمكنها أن تسهل عملية الإتاحة لهذه الأرض .

1-2-4 تأمين ملكية الأرض

يتضمن تأمين ملكية الأرض أن ما يسمى بحق حيازتها وإستخدامها تضمنها مجموعة من القوانين المعروفة علواً على أن هذا الحق حق مبرر . ويجمع علماء المسلمين على أن حقوق الملكية واحدة من القيم الخمس الأساسية للشريعة الإسلامية التي يستوجب حمايتها كأولوية من الأولويات . ولقد أكد النبي على أهمية هذه الحقوق في حجة الوداع عندما أفرج جماهير الناس وأعلن بنفسه أن ما يحق للمسلم أن يعطيه لأخيه المسلم لا بد وأن يكون عن طيب خاطر وبإرادته وما عدا ذلك فهو شئ غير شرعى . وتقع الملكية والإسكان في دائرة الأمور الخاصة

في الإسلام ومن ثم فهى مصانة صيانة تامة وحمايتها من الأمور الهامة. وعليه يعلق الإسلام أهمية كبيرة على حقوق الملكية إذ يعد سرقتها جريمة يجرم عليها السارق ويعاقب عليها بأقصى العقوبات المقررة سلفاً (وهو ما يطلق عليه بالحد) الموجود في القرآن.

1-2-5 الإسلام والإصلاح الزراعي / إعادة توزيع الأراضي

تنص النظرية الإسلامية وتصر على أن ملكية أي شيء ترجع إلى الله وحده لأنه هو مالك كل شيء وهذا يعني أن الملكية تخضع لمبادئ عادلة في إعادة توزيعها . وترتبط الملكية الآلهية في القرآن بنصوص ذكرت فيه مراراً وتكراراً بما يفيد أن كل البشرية تستفيد من مصادر الطبيعية وتتولى الدولة أمور الملكية نيابة عن الله عز وجل ولكن لفائدة المجتمع وتتضمن حقوق الملكية الإسلامية مبدأ إعادة التوزيع وهو عنصر واضح في مؤسسات كثيرة كالأوقاف والزكاة . كما أن للفقراء حقوق لدى الدولة والأغنياء.

1-3 العناصر (العوامل) التي تؤثر على المبادئ الإسلامية للأرض

1-3-1 السياق التاريخي للحقوق الإسلامية في الأرض

على الرغم من أن القرآن أوضح المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الملكية، إذا أنه لم يستطرد في شرح هذه الحقوق بالنسبة للملكية وتنظيمها وإدارتها وآليات حمايتها، تاركاً ذلك للأجيال المتعاقبة وذلك بهدف تطوير هذا المجال.

ورغمًا عن عدم وجود أحكام عامة بالنسبة للممارسات الواقعية أشاء حكم السلالات المتعددة للعالم الإسلامي ، إلا أن حقوق الأرض الخاصة كانت من الأمور المفهومة في الإسلام والتي سعى الإسلام إلى تدعيمها وصيانتها. ومع ذلك فهناك أحداث معينة - مثل الاستعمار - وتواريخ محلية أخرى قد أسهمت في تطوير الأنظمة المعاصرة والمعمول بها حالياً المتعلقة بالأرض.

1-3-2 الاقتصاد والفقر

لا يمكن إصدار قرارات عامة أو أحكام بطريقة تفصيلية بالنسبة لحقوق الملكية والتي تخضع لها 57 دولة إسلامية وذلك بالرجوع إلى النفوذ أو التأثير الديني أو التاريخي بمعزل عن

بقية العوامل الأخرى. فالكثير من هذه الحقائق لا تدعو إلا أن تكون نتاجاً للظروف الاقتصادية المعاصرة علاوة على الخيارات الأخرى. فهناك بعضاً من هذه الدول كانت أسرع من غيرها في التكيف لنداءات التحرر الاقتصادي أو لتحديات العولمة.

1-3-3 الثقافة والعادات والأسرة والقرابة

يعد التداخل والتشابك للشريعة الإسلامية مع القوانين العرفية الأخرى سمة من سمات تطور القوانين والممارسات المترافق عليها بالنسبة للأرض في الدول الإسلامية. وللأرض في المجتمعات الإسلامية معانٍ ثقافية متعددة ومضامين متنوعة. ومن الناحية التاريخية يتظر العرب إلى الأرض ليست كونها أكبر مصدر قوة ورصيد ذات قيمة كبيرة فقط بل كجزء من هوياتهم وأساس من أسس الشرف والإحترام الشخصي. وهناك عناصر وعوامل أخرى لا تقل أهمية عن الأرض مثل الأسرة والقرابة ويلعبان دوراًهما في تقدير تعديل حقوق الملكية وأثرها.

4-1 إدارة الأرض في البيئة الإسلامية

1-4-1 الحكم الرشيد والأرض

لا شك بأن هناك علاقة بين الحكم الرشيد والسياسة التي تتسم بالكفاءة بالنسبة للأرض وترتخي هذه العلاقة على مر الأيام. ويختتم تقرير حقوق الإنسان العربية بأن مكان الحرية والحكم الرشيد في العالم العربي تمر بحالة من الضعف إلى الضعف الشديد الذي يراوح مكانه ومع ذلك فهناك أوجه إيجابية فوق كل هذا. ويحوم الشك حول وجود نموذج عربي أو إسلامي للحكم أو إن الإسلام يعد عاملًا حاسماً في تحديد نوعية الحكم. وكثير من المعلومات التي تتعلق بالإسلام تدور حول الدولة الإسلامية كيتوبيا كانت في الماضي وكامل يمجد وينظر إليه كأنموذج لمستقبلها. ولعل مبدأ العدل والشورى المترسخ في الوعي الإسلامي وإدارة الدولة عبر الفروع مبدأ يسيطر و يؤثر في جميع المسلمين.

1-4-2 الديمقراطية والمجتمع المدني

وعلى النقيض من الكثرين الذين يرون أن هناك تناقضاً بين الإسلام والديمقراطية إلا أن هناك الكثير من الأبحاث التي تثبت عكس ذلك على الرغم من أن هناك اختلافاً وتنوعاً كبيراً

بين الديمocrاطية الإسلامية والديمقراطية الغربية . وهناك معلومات كثيرة أيضاً عن المجتمع المدني التقليدي والحديث على الرغم من أن المجتمع المدني التقليدي من خلال مؤسسات كالأوقاف على طرفى نقىض من النماذج الغربية المستوحاة . وبمعزل عن القيود التى تفرضها الدولة على أنشطة المجتمع المدني فى الكثير من الدول الإسلامية نجد أن هناك معضلات نظرية ومتارق تقع فيها المنظمات الغير حكومية بالنسبة للحد الذى يمكن أن تصل إليها هذه المنظمات فى تطبيقها للمعايير والمنهجيات العالمية وعلاقتها بالإسلام ، الأمر الذى غالباً ما يؤثر على منزلتها ومكانتها مع الحكومة والمجتمع بشكل عام . ومن ثم فيمكن للمجتمع المدني فى الشرق الأوسط أن يثبت نفسه وبرهن على وجوده بشتى الطرق المتعددة وذلك من خلال المنظمات الدينية والخيرية على سبيل المثال .

٤-٣ إدارة الأراضى فى فترة الحكم العثمانى

تعد دراسة تاريخ الأراضى فى فترة الحكم العثمانى واحدة من الطرق التى تؤدى إلى فهم الإطار الإسلامى لإدارة الأراضى . لقد كان الدخل الحكومى والضرائب هما الأمانان اللذان عملا على تسخير إدارة الدولة العثمانية للأراضى . ولقد كان لهذين المصدررين مضامين عده لكلا من البنية الاجتماعية وبنية الأرض نفسها . وبضعف سلطان الدولة المتعاقب فى القرن السابع عشر كانت الإلتزامات لتحصيل دخل الأرضى قد إنبعثت وظلت كذلك حتى ألغيت عام 1813 .

ومن ثم فالخبرات المستقة من إدارة الأرضى إبان الحكم العثمانى كان مصدرها الأحكام والمبادئ الإسلامية فى جزء منها ولكنها فى نفس الوقت كانت تكيفها بدرجة مساوية الظروف الاجتماعية والسياسية وكلها تعد دروساً مفيدة للتحليل الجارى فى يومنا هذا .

٤-٤ المصلحة العامة

على الرغم من إنبعاث مبادئ إدارة الأرضى من رحم الشريعة الإسلامية إلا أن هذه المبادئ قابلة للتعديل لتتكيف ومبادئ المصلحة الإسلامية العامة . فحماية مصالح الملكية التى تعد جزءاً من ضروريات النظام الإسلامى تخضع لإعتبارات المصلحة العامة كأولوية من الأولويات الهامة .

فالمبادئ التقليدية الإسلامية المتعلقة بالأرض لا يمكنها أن تتباين بالتحديات التى تواجهها اليوم والتى تتراوح بين التحضر والصراعات على الأرض والأشكال الجديدة للإستغلال

والاستفادة من الأرض؛ هذا علاوة على مشاكل البيئة والصعب التي تواجهها في الاستحواذ على الأرض وتأمين مالكيتها. ومع ذلك فإن الدولة التي تتبع المبادئ الإسلامية على مستوى السياسة العامة في جعبتها التفاوت المسموح أو المهلة في توجيه سياستها بالنسبة للأرض تجاه مصلحة مجتمعها وذلك تحت إسم المصلحة العامة . ومن ثم خلال أداة مثل هذه يمكنها على وجه الخصوص أن تعالج حقوق المعدين من الفقراء وسكان المناطق الفقيرة وشاغلي الأرض بوضع اليد آخرون ممن يستحقون العطف والخير.

1-5 الإسلام وقضايا الأرض المعاصرة

1-5-1 الإسلام وتسجيل الأراضي المسوحة وسندات الملكية

لعل واحدة من التحديات الكبيرة التي تكمن في تسجيل الأراضي هو تطوير أنظمة مناسبة لتسجيل الأراضي المسوحة والتي يمكنها أن تزودنا بالمعلومات الضرورية وتوضيح كافة الحقوق القانونية.

وبمعزل عن ما يندهه الغرب فإن نظام تسجيل الأراضي المسوحة كان موجوداً في تاريخ العديد من الدول الإسلامية . ولقد إنشا النبي محمد صلى الله عليه وسلم أقدم أشكال النظم المتعلقة بتسجيل الأراضي المسوحة وذلك في القرن السابع. ولقد إزدهر نظام لتسجيل الأرض مع وجود سجلات كثيرة تزودنا بالمعلومات الوفيرة وكان هذا النظام يعرف في فترة الحكم العثماني باسم "قيود الحقانى" وتحتوى على كل المعلومات المتاحة والمرتبطة بالأرض.

وعلى الرغم من طموحية هذا المشروع في ذلك المجال فإنه لم يكتب ومن ثم فلم يتم تسجيل كل الأراضي في المناطق التي كانت تحت الحكم العثماني . وتنوعت مواقف الدول الإسلامية من قضية تسجيل الأراضي المسوحة أو ما تراه مناسباً بشأن سندات الملكية، إلا أنها لم تجد في الإسلام ما يحبط مثل هذه المحاولات وإنما كان العكس صحيحاً.

1-5-2 التراث العثماني للأرض : دراسة حالة من فلسطين

تؤكد فلسطين والتي تقع في مركز الصراع العربي الإسرائيلي على أهمية وتعقيد التراث الإسلامي العثماني. فقد عايشت فلسطين معظم عمليات مسح معظم الأرض من فترة الحكم العثماني، كما عايشت نظم الضرائب والإدارة والتي تضمنها قانون الأرض العثماني الصادر

عام 1858. ورغمما عن ذلك فلقد كان لدى فلسطين قوانينها الخاصة مثل تلك القوانين المتعلقة بتسجيل الأراضي وملكية الأراضي الأجنبية.

ومثلها مثل الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية كانت مساحات كبيرة من الأرض ملكاً للدولة ثم إنطلقت ملكيتها إلى البريطانيين عام 1917 ثم إلى إسرائيل عند إنشائها عام 1948 . وبدلاً من مصادرة الأراضي برمتها سعت السياسة الإسرائيلية إلى اللجوء إلى التفسير الإنقائي للمفاهيم العثمانية والإسلامية لأراضي الدولة (الأرض الميري) وكذلك الأرضي الموات مع مطابقتها بإثباتات لملكية الأرض وذلك بهدف تأميمها. ولعل مكتب تسجيل سندات الملكية الإسرائيلي ما يزال يشار إليه بمكتب التابو وشهادات تسجيل السندات بأوراق التابو وهي عبارة أو لفظ عثماني الأصل على الرغم من مركزيته بالنسبة للنزاع على الأرض وما إذا كانت سجلات الأرض العثمانية سجلات موثقة بها.

1-5-3 التخطيط الحضري الإسلامي

لقد أدت حركة التحضر السريع والتى صاحبتها مشاكل عديدة إلى طرح إشكالية المدن فى الشرق الأوسط وقدرتها على الإستمرار والبقاء . وتشابه الإدارة الحضرية مع نظيرتها فى المدن الغير إسلامية ، إلا أن إرتباط التخطيط الإسلامي ووثاقه هذا الإرتباط قد تخل كل المناقشات المتعلقة بهذا التخطيط لتعزيز ودعم الأبعاد الاجتماعية والدينية. ومع ذلك يتتساع الآخرون عن تشابه المدن ولماذا يمكن أن تكون المدن الإسلامية شبيهة بمدن أخرى وأوجه هذا التشابه.

ولعل الإهتمام المتجدد لنظم التخطيط الإسلامية يمكنه أولاً يمكنه أن يزودنا بنموذج بديل الأمر الذى يحتاج إلى الدراسة.

1-5-4 الإسلام والبيئة والمياه

تعد التحديات البيئية وخاصة تلك الناشئة عن نقص المياه والمنازعات أموراً على درجة كبيرة من الخطورة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي.

ويشير القرآن إلى الرأى السائد بل والإعتقد بأن كل شئ على الأرض خلق لعامة البشرية كنعمة من الله يتمتع بها الكل ولكن بحذر وشروط أن يكون أمانة ووديعه أودعها الله في يد الإنسان.

وهناك العديد من المؤسسات والآليات يمكنها أن تدعم حماية البيئة. ولعل مسألة الملكية الفردية للمياه (على النقيض من حقوق الاستحواذ أو الإنقاص) هي أمر نقاش إسلامي.

وعلى النقيض من النظرية الإسلامية الكلاسيكية التي بمقتضاها تصبح الأرض كلها أمانة أو وديعه وجدت لمنفعة المجتمع، إلا أن حقوق المياه بالنسبة لأراضي الأشخاص كانت تباع وتشتري في فترة الحكم العثماني وما زالت الأمور على ما هي عليه حتى اليوم.

بعض المراجع المختارة

Abdul-Rauf, Muhammad (1984) *A Muslim's Reflection on Democratic Capitalism*, (Washington : American Enterprise Institute for Public Policy Research)

Abu-Dayyeh, Nabil (2004) 'Prospects for Historic Neighborhoods in Atypical Islamic Cities: The View from Amman, Jordan,' in *Habitat International: Journal for the Study of Human Settlements*.

Abu-Lughod, Janet. 'The Islamic City-Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance,' *International Journal of Middle East Studies* 19:2 (1987), 155-176

'Abd Al-Kader, Ali (1959) 'Land, Property and Land Tenure in Islam' 5 *Islamic Quarterly* 4-11

Al-Asad, Mohammad (1997) 'Ruptures in the Evolution of the Middle Eastern City: Amman' in Bonine Michael E (ed) *Population, Poverty and Politics in Middle East Cities* (Gainesville, Fl: University Press of Florida)

Altug, Yilmaz (1968) 'Legal Rules Concerning Land Tenure in the Ottoman Empire' 18 *Annales De La Faculte De Droit Istanbul* 153-169

al-Ghannouchi, Rachid (2000) 'Traditional Muslim Society as a Model of Civil Society ', in Azzam Tamimi and John Esposito (ed) *Islam and Secularism in the Middle East*. New York: New York University Press, pp. 97-123.

Baer, Gabriel (1962) *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950* (New Haven: Oxford University Press)

Barakat, Halim (1993) *The Arab World: Society, Culture, and State* (Berkeley: Univ. of California Press)

Behdad, Sohrab (1989), 'Property Rights in Contemporary Islamic Economic Thought: A Critical Survey', 47:2 *Review of Social Economy*, pp. 185-211.

Biyik, C. and Yomralio Lu, T., (1994) 'Land Information Systems in 1500's', FIG.XX International Congress, Commission 1, Melbourne, Australia.

Bonine, Michael E. (1997) *Population, Poverty and Politics in Middle East Cities* (Gainesville, Fl: University Press of Florida)

Bowman, Kirk and Jerrold Green (1997) Urbanization and Political Instability in the Middle East, in Michael Bonine (ed) *Population, Poverty, and Politics in Middle East Cities* (Gainesville : University Press of Florida)

Bunton, Martin (2002) 'Progressive civilisations and deep-rooted traditions': land laws, development and British rule in Palestine during the 1920s' in Greg Blue, Martin Bunton and Ralph Croizier (eds.) *Colonialism and the Modern World: Selected Studies* (M.E. Sharpe)

Burns, Tony., Grant, Chris., Brits, Anne-Marie and Nettle, Kevin (2003) *Comparative Study of Land Administration Systems: Critical Issues and Future Challenges* (World Bank Paper, August, 2003).

Caponerea, D (1973): *Water Laws in Muslim Countries* (Rome: FAO)

- Chapra, M. Umar (1970) 'The Economic System of Islam : A Discussion of its Goals and Nature', 14 *The Islamic Quarterly*, 3-23.
- Cuno, Kenneth M. (1980) 'The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A Reappraisal' 12 *International Journal of Middle East Studies* 245-275
- El Ayachi, Moha El Hassane Semlali, Mohamed Ettarid, Driss Tahiri and Pierre Robert (2003), 'New Strategy towards a Multipurpose Cadastral System to Support Land Management in Morocco', 2nd FIG Regional Conference, Marrakech, Morocco, December 2-5, 2003
- Ehlers, Eckart (1992). 'The city of the Islamic Middle East' in E.Ehlers (ed) *Modeling the city: cross-cultural perspectives*, (Bonn: Ferd Dumlers)
- Engelmann, Kurt E. (2001), *Rural development in Eurasia and the Middle East : land reform, demographic change, and environmental constraints* (Seattle : University of Washington Press)
- Esposito, John (1980) *Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change*. (Syracuse: Syracuse University Press)
- Faruqui, Naser I. Asit K. Biswas, and Murad J. Bino (2001) *Water Management in Islam*, (Tokyo: IDRC/UNU Press)
- Forni, Nadia (2005) *Land Tenure Policies in the Middle East* (Rome: FAO)
<http://www.fao.org/docrep/005/Y8999T/y8999t0f.htm>
- Fuccaro, Nelida (2001), 'Visions of the City Urban Studies on the Gulf', *Middle East Studies Association Bulletin*.
- Hamza, Manaf (2002) *Land Registration in Bahrain: Its Past, Present and Future Within an Integrated GIS Environment* (Unpublished thesis: University of East London)
- Hanna, Milad M (1985) 'Real estate rights in urban Egypt: the changing sociopolitical winds' in Mayer AE (ed) *Property, Social Structure and Law in the Modern Middle East* (Albany, N.Y. : State University of New York Press)
- Ishaque, Khalid M. (1983) 'The Islamic Approach to Economic Development' in John Esposito (ed) *Voice of Resurgent Islam*, (New York Oxford: Oxford University Press)
- Inalclk, Halil (1969). 'Capital Formation in the Ottoman Empire', 29:1 *The Journal of Economic History*, 97-140
- İslamoğlu-Inan, Huri (1987). 'Oriental Despotism in World System Perspective', in *The Ottoman Empire and the World Economy*, ed. Huri İslamoğlu-Inan (Cambridge, Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences)
- Issawi, Charles (1966) *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago:University of Chicago Press)
- Jorgens, Denise (2000) 'A Comparative examination of the provisions of the Ottoman Land Code and Khedive Said's law of 1858' in R. Owen (ed) *New Perspectives on Property and Land in the Middle East* (Cambridge, Mass: Harvard University Press)
- Khalid, Fazlun M (2002), 'Islam and the Environment' 5 *Social and economic dimensions of global environmental change*, in Peter Timmerman (ed) *Encyclopedia of Global Environmental Change* (Chichester: John Wiley), pp 332-339
- Khan, Muhammad Akram (1994), *An Introduction to Islamic Economics*, (Islamabad: International Institute of Islamic Thought and Institute of Policy Studies, Pakistan).
- Kuran, Timur (1977) Islamic Economics and 'Clash of Civilisations' Volume 2, *Middle Eastern Lectures* (Tel Aviv: Tel Aviv University), 24-38.
- Lambton, Ann K. S. (1953) *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration* (London: Oxford University Press)

- Lapidus, Ira. 'The Evolution of Muslim Urban Society', *Comparative Studies in Society and History* 15 (1973): 21-50.
- Normani, Farhad and Rahnema, Ali (1995) *Islamic Economic Systems* (Kuala Lumpur: S Abdul Majeed & Co.)
- Payne, Geoffrey (2002), *Land, Rights and Innovation: Improving Tenure Security for the Urban Poor* (London : ITDG)
- Rahim, Hasan Zillur (1991) 'Ecology in Islam: Protection of the Web of Life a Duty for Muslims', *Washington Report on Middle Eastern Affairs*, p.65.
- Rodinson, M. (1973), *Islam and Capitalism*, (trans. by Brian Pearce, Pantheon, New York. Originally in French, 1966)
- Sajoo, Amyn B. *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives*. (London: I. B. Tauris in association with The Institute of Ismaili Studies, 2002).
- Santos, Boaventura de Sousa (1995) *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalisation and Emancipation* (London, New York, Routledge)
- Talal, Hassan bin (2004) 'The Arab Human Development Report 2002: review and reform' *Arab Studies Quarterly*
- UN-Habitat (2003) Handbook on Best Practices, *Security of Tenure and Access to Land - Implementation of the Habitat Agenda*
- University of California, Berkeley (1998) *The Moral Economy of Islam*, Institute of International Studies, <http://globetrotter.berkeley.edu/Islam/>
- UNDP (2004) *Arab Human Development Report 2004, Towards Freedom in the Arab World* (Washington: UNDP)
- Warriner, Doreen (1948) *Land and Poverty in the Middle East* (London: Royal Institute of International Affairs)
- Zubaida, Sami (1993) *Islam, the People and the State: Political Ideas and Movements in the Middle East* (London: I.B. Tauris).

الورقة الأولى : النظريات الإسلامية المتعلقة بالأراضي وتطبيقاتها

موجز البحث :

نقدم في البداية مجموعة المفاهيم والإستنتاجات التي توصل إليها البحث وتعالج هذه الورقة الأبحاث المتعلقة بوضعية الأرض في النظام الإسلامي وذلك في نطاق المبادرات الدولية في القسم الأول. وتلخص المفاهيم الخاصة بحيازة الأرض والحقوق المرتبطة بها في النظرية الإسلامية وذلك في القسم الثاني من هذا البحث وتقوم على كشف العوامل المتعددة التي ساهمت في تطوير النظريات الإسلامية وتطبيقات هذه النظريات في القسم الثالث . أما القسم الرابع فيعالج دور الدولة في الإسلام في تنظيم وتطبيق الحقوق المتعلقة بالأرض والتي تضمنها المواثيق الدولية . أما الجزء الخامس فيعالج تطبيق المبادئ الإسلامية بالنسبة لتسجيل الأراضي والتخطيط الحضري والحفاظ على البيئة .

مسودة الإستراتيجيات :

نناقش في هذا الجزء خمسة إستراتيجيات الهدف منها منح السلطات اللازمة وذلك من منطلق نظريات الأرض في الإسلام :

- دعم حقوق الملكية الفردية من منطلقات إسلامية.
- تشجيع عملية حيازة الأرض من منطلق نقاشات إسلامية.
- التعرف على العوامل المؤثرة بالنسبة لحقوق الأرض في الإسلام.
- التعديل النشيط لدور الدولة في هذا الصدد.
- النظر بعين الاعتبار إلى الأبعاد الإسلامية في النقاشات المعاصرة المتعلقة بالأراضي.

استراتيجيات الدعم من منظور إسلامي :

1 - 1 الدفاع عن حقوق الملكية الفردية

يمكن للإستراتيجيات الدولية الهدافة لدعم الحقوق الفردية للملكية أن تقوى وذلك بالإعتماد على الإعتراف الواضح والبين لمجموعة كبيرة من حقوق الملكية في الإسلام . فحقوق الملكية من الأمور الثابتة في الشريعة الإسلامية وأحد الركائز الخمس للمجتمع الإسلامي . ولعل فهم

طبيعة هذه الحقوق في المجتمع الإسلامي يمكن أن يحافظ على سلامة هذه الملكية وذلك من منطلق تعاليم الله سبحانه وتعالى وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم.

1-2 دعم حرية الوصول إلى الأرض وتملكها وذلك عن طريق المناقشات الإسلامية

لعل مفهوم حقوق الملكية في الاقتصاد الإسلامي ذو أبعاد تتعذر البعد المادي فهو يؤكّد المسئولية والتخفيف من الفقر وإعادة توزيع الثروة فالتعاليم الإسلامية تعطى الحق لكل المنتفعين والذى يضمهم حقوق الملكية وأهمهم النساء والأطفال والمعدمين والأقليات ولعل التأكيد المستمر على الالتزامات التي وصّ عليها المتعلقة بأعمال الخير والعدالة والتخفيف من الفقر في الإسلام ذات تأثير كبير في المناقشات التي تدور حول حقوق الأرض المبنية على المبادئ الأخلاقية الأصلية المتعلقة بحقوق تملك الأرضي والمبنية على نص الشريعة وروحها.

1-3 التعرف على العوامل المؤثرة والمرتبطة بحقوق ملكية الأرض في الإسلام

يمكن الوصول إلى أفضل فهم وإستيعاب لنظريات الأرض الإسلامية وذلك من خلال تحليل للتاريخ القومي لكل دولة والأسس الاقتصادية السائدة مع تفاعل الممارسات المرتبطة بالعادات والثقافات في كل سياق. وبعزل العوامل التي تؤثر على الخطاب المرتبط بالأرض يمكن أن يساعدنا كثيراً في توضيح الفاعلية والبعد الإسلامي لحقوق الأرض.

1-4 تنشيط الدور الفعال للدولة

وينظر إلى الدولة في ظل النظريات الإسلامية على كونها كيان يعترف بأن الأرض ملك الله وأن إشرافها على هذه الأرض شريف لها . ومن ثم فالدولة مكلفة بإدارة هذه الأرض بكافأة وبروح تتسم بالعدالة وذلك من منطلق الشرائع الالهية والمبادئ الأخلاقية والخلاقية . وفي الواقع لم يوجد نموذج إسلامي في قصة إدارة الأرض في العهد العثماني ومن ثم فإن تراث هذه الحقبة التاريخية موضع خلاف ونقاش . ومع ذلك فإن مبدأ المصلحة العامة في إدارة دفة الأمور خلال هذه الفترة هو السائد في مجال إدارة هذه الأرضي. ومن ثم فمن المحتمل أن الإطار الإسلامي يعطى للدولة الإسلامية تفاوتاً في تدعيم إستقرار وضمان سلامة الملكية للأرض وإتاحة الفرصة للاستحواذ عليها والوصول إليها .

٥-١ بحث الأبعاد الإسلامية في المناقشات الجارية والمعاصرة حول الأرض

ينظر المسلمون إلى الإسلام على أنه طريقة حياة ومفاهيم التي تدور حول ملكية الأرض أبعد بكثير من أن تكون موضع تظير ، هذا فضلاً عن كونها ذات تأثير كبير على خبراتهم الحياتية يوماً بعد يوم وبأبعاد متعددة . ولا ننسى أن هذه المفاهيم هي التي تشكل سياسات الدولة الإسلامية وتوجه الخطاب المرتبط بحقوق الأرض. ففي أوجه عديدة تتمشى المبادئ المرتبطة بالأرض والمارسات المتعلقة بإدارتها مع المعايير الدولية المعاصرة أو تكاد تكون متشابهة وأنها تشكل بطريقة أو بأخرى نموذج بديل بالمرة . وعلى الرغم من أن الممارسات التقليدية الإسلامية لم تدرك المشاكل التي نواجهها اليوم أو طبيعتها وأن الحلول الإسلامية لهذه المشاكل يمكن أن تكون غير عملية أو يوطوبية، إلا أن هناك أوجه عديدة لتلك المبادئ الإسلامية بل وآليات وطرائق يمكنها أن تقودنا إلى حلول حقيقة وشرعية ودائمة وذلك عن طريق دمج هذه المبادئ أو على أقل تقدير الأخذ بها على أنها مساهمات إسلامية حقيقة.